مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين

الدكتور / فرج إبراهيم أبو شماله
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد كلية مجتمع تدريب غزة (GTC)

ملخص البحث باللغة العربية:

- هدف هذا البحث إلى تحديد مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، وعلاقته ببعض المتغيرات، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتطوير استبانة تشمل على [٣] محاور، وتحتوي على [٥٥] فقرة، بحسب تدريج خماسي، وتطبيقها على عينة عشوائية مكونة من [٢٨٢] معلماً ومعلمة من معلمي مدارس التعليم العام، واستخدم برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية [SPSS] لإجراء التحليلات الاحصائية اللازمة للبحث .
- أظهر البحث عدة نتائج أهمها :

١. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين جاء بوزن نسبي [٦٩,٢٣٨ ٪]، وهو بدرجة كبيرة .

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى [$\alpha \leq 0.05$] في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى إلى متغير الجنس، لصالح الإناث، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة.

- وفي ضوء نتائج البحث قدم الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات منها:

الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام، ودعم وتشجيع القائمين على توافر متطلبات السياسة التعليمية، والمتطلبات المعرفية البحثية، والمتطلبات المادية، وتفعيل التعاون والشراكة والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني العربي لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية: Abstract

The aim of this research is to determine the availability of knowledge economy requirements in general education schools in Gaza governorates from the point of view of teachers and their relation to some variables. The researcher followed the analytical descriptive method and developed a questionnaire that includes (3) axes

and contains (55) items And a random sample of (282) teachers from general education schools. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program was used to conduct the statistical analysis needed for research.

The research showed several results, the most important of which are:

1.The availability of knowledge economy requirements in general education schools in the Gaza governorates from the point of view of teachers was relatively high (69.238%).

2. There are statistically significant differences in the level of (00.05) in the availability of knowledge economy requirements in general education schools in Gaza governorates from the point of view of teachers due to the gender variable in favor of females, while there are no statistically significant differences due to variable number Years of service.

In light of the results of the research, the researcher presented a set of recommendations and proposals:

To support the availability of the requirements of the knowledge economy in public education schools, to support and encourage those who satisfy the requirements of educational policy, research knowledge requirements and material requirements, and to activate cooperation, partnership and integration between Arab civil society institutions to achieve comprehensive and sustainable development.□

مقدمة البحث:

تعيش الدول المتقدمة منها، والنامية في القرن الحادي والعشرين، ثورة معلوماتية معرفية متطورة في جميع مجالات الحياة، وتعتبر المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات في الدولة، التي تؤثر وتتأثر في حجم المعلومات والمعرفة، حيث إن المؤسسات التعليمية الناجحة والمتطورة المتميزة تحمل على كاهلها تربية وتعليم وإعداد وتدريب وتأهيل الطلبة بالمعلومات والمعرفة، ونشر البحث العلمي وترويجه وتطويره، وخدمة المجتمع وتنميته.

وقد أصبح حجم تأثير المعرفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمدنية والسياسية.... كبيراً، ومهماً، وبدأت التوجهات الدولية، والخطط الاستراتيجية والوطنية تركز على اقتصاد المعرفة، وتعمل على إنتاج المعرفة واستخدامها، واستثمارها وتوزيعها، وإدارتها، وامتلاك ناصية العلم والمعلومات والمعرفة، وتوظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم والتعلم، والمعلومات والاتصالات في حل المشكلات المتنوعة، واتخاذ القرارات، وتعزيز الإبداع والابتكار، والميزة

التنافسية العالمية، وهذا يتطلب توثيق العلاقة بين الاقتصاد المعرفي، والمؤسسات التعليمية، وتنمية رأس المال البشري، من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

ويشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا، من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل مجتمع المعلومات وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة. ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، أصبح الاستثمار في المعرفة، والتعليم بشتى أنواعه وأشكاله، أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد من الإنتاجية، ومن ثم فرص العمل، فالدول التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، هي التي تمتلك إمكانيات معرفة أكثر تقدماً. وتعتبر المعرفة الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني الراهن، ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة، والمهمة في كل مجالات الحياة، لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الإنسانية، إذ إنها أحد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع. فبناء القدرات الإنسانية، وتطويرها باعتبارها العنصر الإنتاجي الرئيسي، والمحدد الأساسي للإنتاجية، إنما ينطلق من تطوير كفاءة، وقدرات الموارد البشرية. وإن امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بأبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات، وأدوات المعرفة الفنية، والابتكارية، والتقانة [التكنولوجيا] المتطورة، لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. [ملحم، ٢٠١٣: ٢]

وتقوم الدراسات المستقبلية على الواقع، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، مع تصور يستند على ما يجب أن يكون عليه المستقبل، وهذا يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لما ينبغي أن يكون، مع الأخذ في الاعتبار التحديات، والمتغيرات التي يشهدها الواقع، كمتغير رئيس في عملية التخطيط.

ويشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا، من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وأصبحت تقنيات الاتصال والمعلوماتية، من الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، والإبداع، والذكاء، والمعلومات، والتي تسهم في التطور المعرفي لتحقيق التقدم في وسائل الاتصالات والمعلومات، ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد من الإنتاجية، وباعتبارها المعرفة العنصر الأساس من عناصر الإنتاج، فهو الذي أبرز علم اقتصاد المعرفة، والذي أصبح في الفترة الأخيرة من أهم أهداف اليونسكو، وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل لنمو المعرفة وصيانتها، وتطوير رأس المال البشري يشمل جميع فئات العنصر البشري أياً كان موضعها التنظيمي، إدارة عليا، أو إدارة وسطى أو إشرافية وعاملون، فالكل يساهم في تحقيق أهداف المنظمة، والكل يخضع لعمليات استثمارية في رفع الكفاءة والمهارة والمعرفة. [الصائغ، ٢٠١٣: ٨٤١]

ولقد أضحت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير، ثروة لا تنضب، ما دام العقل البشري قادراً على الابتكار والتطوير، وهو ما جعلها عاملاً فعالاً في بناء اقتصاد الدول، لما تضيفه من قيم

للمنتجات الاقتصادية التي تخضع للمسات التطوير، ومن ثم فأنتاج هذه الثروة يتوقف على قدرة العقول على ابتكارها، وعلى تجديدها، وعلى تحسينها، وعلى استثمارها، وهو ما ترتب عليه ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على المعرفة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. ولعل الاستثمار في وسائل نشر المعرفة، أحد أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة، لاسيما وسائل الإعلام، نظراً لما تعرضت له على مدى العقود الماضية لثورات وتطورات هائلة، أثرت على اقتصاديات الإعلام بشكل عام، الأمر الذي جعل مواكبتها، ضرورة حتمية لهذا النوع من الاقتصاد، الذي يقوم في أساسه، على نشر المعرفة عبر هذه الوسائل بشتى أنواعها وأساليبها. [العنزي، ٢٠١٦: ٢]

وتعد المعرفة المرتكز الأساسي للتنمية الإنسانية، كونها وسيلة لتوسيع خيارات البشر، وتنمية قدراتهم، والارتقاء بحالتهم، وبالتالي فهي طريق آمن لبناء المجتمعات المتميزة في القرن الحادي والعشرين، ومن هذا المنطلق، فأن الإدارة معنية بتقديم رؤية استراتيجية لمتطلبات إقامة مجتمع المعرفة عبر عملية إبداع مجتمعي، تتوخى الإصلاح في الداخل، وتعد المعرفة والمعلومات العصب الحقيقي لمنظمات اليوم، ووسيلة إدارية هادفة ومعاصرة للتكيف مع متطلبات العصر، فهي المورد الأكثر أهمية في خلق الثروة، وتحقيق التميز والإبداع، في ظل المعطيات الفكرية التي تصاعدت في إطارها العديد من المفاهيم الفكرية كالعولمة، والخصخصة، وثورة المعلومات والاتصالات واتساع رقعة العلاقات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة. [عبد الحي، ٢٠١٢: ٧٥، ٧٦]

ومع قدوم القرن الحادي والعشرين يتجه الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر، نحو اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على تكنولوجيا المعلومات. كما يشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد: فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد، من الأمور المسلم بها. وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل "مجتمع المعلومات" و"ثورة المعلومات" و"اقتصاد المعرفة" و"اقتصاد التعليم" و"الموجة الثالثة" وغيرها [علي، ٢٠٠٧: ١].

ويرى [جمعة، ٢٠٠٩: ٣] بأن التحدي المطروح اليوم أمام البلدان العربية –والتي ما زال أغلبها يعتمد على نظم التعليم التقليدية- هو مدى النجاح في الوصول إلى الاستثمار، بهدف الارتفاع بنوعية التعليم، وتوسيع انتشاره، وتحقيق تعميم المعرفة، دون أن يكون ذلك على حساب نوعية التعليم، أو على حساب تكلفته الفعلية. كما أن من أهم التحديات التي تواجه التعليم في مجتمع المعلومات، القدرة على استكشاف الطرق الجديدة للتعليم –مثل التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، والتعليم المستمر، والتعليم المفتوح- واستنباط حلول تستند إلى معرفة جيدة للوسائل التكنولوجية، والوسائط الحديثة المستخدمة في التعليم، وفهم نقاط القوة، والضعف في التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

وفي عالم اليوم حيث النمو المتسارع في وسائل التعليم، المنافسة الشديدة في مجالات التنمية، لم تعد الوسائل التقليدية قادرة على مواكبة التطور، مما أفقدها القدرة على المساهمة في التنمية بصورة فاعلة، وقد أدى ذلك إلى الحاجة إلى مبادرات خلاقة تهيئ للمواطن فرص تعلم مستمر، تلائم حاجاته الحاضرة والمستقبلية وتمكنه من المساهمة في التنمية الشاملة في مجتمعه والاستجابة لشروطها. والرؤية الجديدة للتطوير نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن، تأتي استجابة لهذا التحدي، إذ يسعى الأردن إلى التقدم بعزم، وتهيئة جيل من المتعلمين القادرين على تطوير

الأفكار الجيدة وتطبيقها، ويحتاج تحقيق هذه الرؤية أن يتغير دور المدرسة من خلال التركيز على تدريس مهارات العمل الجماعي وصنع القرار، والبحث المستقل، ومن ثم إعداد الطالب للقيام بدوره في الاقتصاد المعرفي، فعندما تركز المدرسة على المرونة، والابتكار، واحترام الناس، فأنها تغرس القيم المهمة على المستوى الوطني والعالمي. وحيث إن أحد مكونات التطوير التربوي من أجل الاقتصاد المعرفي، هو تطوير البرامج التربوية، والمناهج الدراسية وتطوير المعلمين وفق خطة التطوير التربوي الجديدة، من خلال التركيز على "المنهاج المحوري" الذي يركز على أن الطالب هو محور العملية التعليمية، حيث يحدد المنهاج المحوري ما ينبغي على الطالب/ الطالبة معرفته، وما ينبغي أن يكون قادراً على فعله، ويترك للمعلم مجالاً لاستخدام العديد من الطرق الفاعلة، وتقديم مواضيع إضافية، ووسائل تتجاوز الكتاب المدرسي، وقادرة على تلبية اهتمامات الطلبة [إبراهيم، ٢٠٠٨: ١٣٣٢].

وقد أضحى الاقتصاد المعرفي [Knowledge Economy] أحد الأدوات المحورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم، وامتلاك ناصية مقوماته اللازمة لنجاح خططها، وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة، ومن ثم أصبحت هناك دعوات عامة للإجابة عن جاهزية الدول لمحاكاة متطلبات ترسيخ هذا المفهوم، من حيث تجسيد آلية تطبيقه، فالاقتصاد المعرفي يعنى باستثمار القدرات التكنولوجية والصناعات والوظائف والأعمال الجديدة، وهو ما يتطلب موارد بشرية مؤهلة تتصف بالعديد من المهارات الخاصة، كالإبداع والتكيف مع المستجدات. وتأكيداً على ما سبق، فقد أشار التقرير الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة [٢٠١٣م] تحت عنوان "تحويل الاقتصادات العربية: المضي قدماً على طريق المعرفة والابتكار"، من أن زيادة الاستثمار في نموذج الاقتصاد المعرفي، سيكون مطلباً مهماً لمواجهة التحدي الذي يواجه البلدان العربية كلها، والذي يتمثل في توفير فرص العمل، كما يصف التقرير أن الانخراط في نموذج اقتصاد المعرفة يتضمن تنفيذ عدد من الإصلاحات الرئيسة في مختلف القطاعات، من أهمها إعداد أيد عاملة أكثر مهارة، وتحسين القدرة على الابتكار والبحث، وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. [رمضان، ٢٠١٥: ٢١٩]

وقد أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الشبكي. وكل هذه التسميات تشير إلى اقتصاد المعرفة، وغالباً ما تستخدم بطريقة متبادلة. ويحدد باكلي [Barclay, 2002] اقتصاد المعرفة على أنه دراسة وفهم تراكم المعرفة، وحوافز الأفراد لاكتشاف، وتعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون. وتعرفه [مؤتمن، ٢٠٠٤: ١٢] على أنه إحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي. فالمجتمع القائم على امتلاك زمام المعرفة، وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها، وتطوير فروعها المختلفة، يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم، ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، على كافة الأصعدة الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والاجتماعية...الخ. في حين يعرفه

بعض الاقتصاديين على أنه الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج هذه المعرفة، واستخدام نتائجها وثمارها، أو بالأحرى استهلاكها بالمعنى الاقتصادي لمفهوم الاستهلاك. وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث، جزءاً أساسياً من ثروة المجتمع المتطور ومن رفاهيته الاجتماعية. [جمعه، ٢٠٠٩: ٦]

وقد بدأ الاقتصاد المعرفي يتحول بشكل متسارع من الأنماط الاقتصادية التقليدية المتمثلة بالاقتصاد الزراعي أو الصناعي لينتقل لمرحلة جديدة تعتمد على المعرفة والإبداع، فأصبحت المنتجات كثيفة المعرفة هي الأكثر نمواً وتأثيراً في الاقتصاد العالمي، وكان لثورة المعلومات والاتصالات، والتطور الهائل والسريع لأدوات وتقنيات الاتصال والإنترنت، الأثر الأكبر في هذه التحولات، مما أدى لظهور عصر اقتصادي جديد أطلق عليه اقتصاد المعرفة، وقد تطور دور الجامعات في ظل الاقتصاد المعرفي: [الفنتوخ، ب.ت: ٥ـ ١٨]

ـكانت الجامعات منذ مئات السنين تمارس دورها التقليدي في توفير خدمات التعليم المتخصص.

ـمع تغير الأنماط الاقتصادية في العالم أصبحت وظيفة البحث العلمي من أبرز وظائف الجامعات، لما تتميز به البيئة الأكاديمية التقليدية من قدرات وإمكانات بحثية.

ـظهرت وظيفة ثالثة للجامعات لتلبية متطلبات التحول لمجتمع المعرفة، حيث أصبح على الجامعات أن تنقل التقنية، وتعزز الابتكار، وتساهم في التعليم المستمر والشراكة المجتمعية.

وقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية، مع اتساع استخدام شبكة الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة، وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة. ولو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام، ولخلق الثروة، وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة [أي خلقها]، واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة [سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم] مصدراً رئيساً لثروة المجتمع، ورفاهيته. وأن اقتصاد المعرفة يتميز بما يلي: [الصائغ، ٢٠١٣: ٨٤٣]

- تجدد الحاجة إليه، والرغبة، والطلب على منتجاته المعرفية التي تدخل في كل نشاط، وفي كل عمل، وفي كل وظيفة، وبشكل متصاعد، إلى درجة يمكن القول باستحالة قيام نشاط ما بدون المعرفة.

- تجدد المصادر المعرفية، ونموها، وازديادها، وعدم نضوجها سواء بالاستعمال أو بالاستخدام أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن، وبتعدد الاستخدام، تزداد المصادر المعرفية وتتراكم وتتنوع مجالاتها.

وتؤكد دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على ريادتها في دعم الجهود، وإطلاق المبادرات المبتكرة التي تسهم في نشر ونقل وتوطين المعرفة في أرجاء العالم العربي كافة، بل في كافة أنحاء العالم. لقد سعت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم منذ إنشائها إلى وضع آلية ترصد واقع المعرفة في الدول العربية، ليثمر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار ثلاثة تقارير،

استعرضت حال المعرفة في الدول العربية، وسلطت الضوء على المجالات التي تعاني من فجوة معرفية. وأطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبالتعاون أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المعرفة العربي، والذي ستشهد قمة المعرفة هذا العام استعراض نتائجه، التي تمنح تصنيفات خاصة ترصد حال كل دولة عربية من حيث درجة الارتكاز على المعرفة في أهم المجالات المحورية والأساسية، لتحقيق النهضة الشاملة والنمو المستدام. وسيلعب مؤشر المعرفة دوراً محورياً كخارطة طريق لوضع استراتيجيات النهضة الاقتصادية والمجتمعية في الوطن العربي، من خلال الاعتماد على أداة علمية تقيس مستويات نشر المعرفة في الوطن العربي، ويكون مرجعاً ومزوداً لصناع القرار، والخبراء والباحثين، للمساعدة في رسم الخطط والسياسات التنموية. وإن وجود مؤشر للمعرفة، يقدم بيانات وتصنيفات مستقاة من آلية بحث منهجية وبطريقة علمية، سيعمل على خلق بيئة تنافسية تحفز الحكومات، والجهات المختصة، على تفعيل المزيد من برامج ومبادرات نشر ونقل المعرفة، وصولاً للهدف المأمول وهو التحول من مجتمعات مستهلكة إلى منتجة ومصدرة للمعرفة. [آل مكتوم، ٢٠١٥: ٥]

وإن أهم مفتاح للنمو الاقتصادي المنشود هو التعليم والتدريب، اللذان تقودهما مبادئ المساواة والشمولية. وتظهر الحاجة لمدى التحول إلى نظام تعليمي، يركز على تسليح الطلبة بالمهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة مثل: [السعدي والدوسري، ٢٠١٢: ٤]

- مهارات البحث والتعلم مدى الحياة.
- مهارات التفكير الناقد.
- القدرة على التكيف، ومسايرة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والمعرفة هي رصيد متراكم من الخبرات، والتجارب لدى البشر. والمعرفة هي مجموعة من المعلومات مضافة إليها خبرة وفهم للسياق والتعبير عنه، وهي أكثر قيمة وفعالية من المعلومات، إذ أنها جاهزة لاتخاذ القرار، والقيام بأداء الأعمال. والمعرفة هي رصيد متراكم من التجارب والخبرات لدى الإنسان، والتي تستوطن وتسكن في عقول الخبراء والمستشارين، الذين هم عرضة للفناء. لذلك نحن في أمس الحاجة إلى تجميع هذه المعارف وترتيبها وتنميتها وتطويرها واستغلالها الاستغلال الأمثل وصيانتها، فالعنصر البشري هو أحد المكونات الأساسية، والفعالة في بناء المعرفة وتطويرها، وأن فشل أو نجاح المنظمات، يعتمد اعتماداً أساسياً على الأفراد العاملين في المنظمة وقدراتهم. وقد قدم [توم بكمان] تصنيفاً للمعرفة يتناول من خلاله الأنواع التالية: [عبد الحي، ٢٠١٢: ٨١، ٨٢]

- المعرفة الصريحة: وتمثل المعرفة الواضحة والصريحة وقابلة الوصول، وهي الموثقة في مصادر المعرفة الرسمية والتي غالباً تتسم بالتنظيم السليم كالوثائق الرسمية في المنظمات الإنسانية.
- المعرفة الضمنية: وتتمثل المعرفة الضمنية بالمعلومات في الفكر الإنساني التي يتم الوصول إليها من خلال الاستعلام والمناقشة وهي معرفة غير رسمية عادة.
- المعرفة الكامنة: وهي المعرفة التي يتم الوصول إليها بشكل غير مباشر وبصعوبة بالغة من خلال الاستنباط المعرفي ومتابعة السلوك الإنساني.

- المعرفة المجهولة: وتتمثل بالمعرفة المبتكرة أو التي يتم اكتشافها من خلال البحث والتجريب والمناقشة أو من خلال النشاطات التي تمارسها المنظمة.

وقد جاء في بروشور (أو نشرة أو مطوية) المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات بعنوان (اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات) أن البشرية تعيش حالياً مرحلة اقتصادية واجتماعية جديدة، تجعل المعرفة مورداً تسعى المجتمعات عامة لاكتسابه، وتقتضي بالضرورة إعادة صياغة المجتمعات، والسياسات للتكيف مع هذه المرحلة. فكما نقلت الزراعة المجتمعات، والدول من مرحلة الصيد والرعي والتنقل، إلى مرحلة الاستقرار وبناء الحضارات، وكما غيرت الصناعة في موازين القوى والعلاقات الاستراتيجية والاقتصادية الدولية، فأن المعرفة ترتقي بالمنظومات الاقتصادية والتنموية والسياسية والاستراتيجية. ويتطلع هذا المؤتمر إلى تقديم بعض الرؤى، حول أسس اقتصاد المعرفة، وتأثيره على التنمية في المجتمعات، ودور تكنولوجيا المعلومات، وصناعاتها، ومؤسساتها في بناء الاقتصاد القائم على المعرفة.

وتأسيساً على ما سبق، ونظراً لأهمية المعرفة، والاقتصاد المعرفي، والاقتصاد المبني على المعرفة، وأهمية توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي، في المؤسسات التعليمية، وضرورة التأثير والتأثر الإيجابي بين المؤسسات التعليمية، والاقتصاد المعرفي والعلاقة الفعالة بينهما، وأهمية مدارس التعليم العام في بناء وصقل شخصيات الطلبة، والمواطن الصالح، وانسجاماً مع التطورات المتسارعة في المعرفة ومستحدثات تكنولوجيا التعليم، وإيماناً من الباحث بأهمية إنتاج المعرفة، واستخدامها، واستثمارها وإدارتها، ودعوة لامتلاك ناصية العلم والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الوطن العربي، ورغبة في التعاون والمشاركة في المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات بعنوان (اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات)، جاءت فكرة هذا البحث بعنوان: (مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين).

مشكلة البحث:

وتم تحديد أسئلة البحث فيما يلي:

١. ما مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)؟

٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات)؟

فروض البحث:

١. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

٢. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات).

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى:

١. تحديد مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة.

٢. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس، عدد سنوات الخدمة.

٣. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات من أجل تحسين وتطوير مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة، وتعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف أو التخفيف من حدتها، من أجل نشر ثقافة اقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، في المؤسسات التعليمية، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وخدمة المجتمع العربي وتنميته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

١. تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة، وأهمية تحسين وتطوير أداء المدارس للمهمات والواجبات الملقاة عليها.

٢. قد يستفيد طلبة مدارس التعليم العام بمحافظات غزة في امتلاك ناصية العلم والمعرفة أثناء الدراسة، استعداداً لدراساتهم المستقبلية.

٣. قد يفيد هذا البحث أعضاء الهيئات التدريسية، والإدارية في توظيف الاقتصاد المعرفي في العملية التعليمية التعلمية، وتوظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم، واستراتيجيات وطرق وأساليب التعليم والتعلم.

٤. قد يفيد هذا البحث وزارة التربية والتعليم، في إعداد وتخطيط وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي الفعال، لتحقيق الميزة التنافسية في المنظومة التعليمية.

٥. قد يفيد هذا البحث في إعداد المواطن الصالح لخدمة المجتمع وتنميته، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

٦. قد يفيد هذا البحث باحثين آخرين في تناول متطلبات الاقتصاد المعرفي في المدارس والكليات والجامعات، ومن وجهات نظر مختلفة.

حدود البحث:

١. الحد الموضوعي: متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام.

٢. الحد البشري: طلبة مدارس التعليم العام، ومدرسيهم.

٣. الحد المؤسسي: مدارس التعليم العام بمحافظات غزة.

٤. الحد المكاني: محافظات غزة في فلسطين.

٥. الحد الزماني: من شهر مارس إلى شهر أكتوبر ٢٠١٧م.

مصطلحات البحث:

الاقتصاد المعرفي: هو إحدى الأدوات الأساسية لقياس مدى قدرة المؤسسة على امتلاك ناصية العلم والمعلومات والمعرفة، ومقوماتها اللازمة لنجاح وتميز خططها الإستراتيجية وبرامجها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها، والعمل على إنتاج المعرفة واستخدامها واستثمارها وإدارتها وتوزيعها، وهو يعتمد على الإنسان المتعلم المفكر والمبدع والمبتكر والمتكيف، والذي يمتلك القدرات اللازمة للتعامل مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعالمية المعرفة والثقافات، والمساهمة في التنمية الشاملة المستدامة.

متطلبات الاقتصاد المعرفي: هي مجموعة من المتطلبات [أو الاحتياجات أو المعايير] المطلوب توافرها في مدارس التعليم العام، والتي تشمل: متطلبات السياسة التعليمية، المتطلبات المعرفية والبحثية، والمتطلبات المادية، ويقاس مدى توافر هذه المتطلبات باستخدام استبانة تشتمل على مجموعة من الفقرات، وتطبيقها على مجموعة من المعلمين، وحساب متوسط درجات تقديرات عينة البحث، والوزن النسبي لها.

مدارس التعليم العام: هي تلك المدارس الأساسية والثانوية، والتي تشتمل على الصفوف من الأول إلى الثاني عشر، والتي يدرس ويتعلم فيها الطلبة من سن [٦] سنوات إلى [١٨] سنة.

الدراسات السابقة:

١. دراسة [علة، ٢٠١٦]: تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست، وغطت تقريباً كل مناحي الحياة، فالمعرفة وبلا ريب هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث أضحت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية، بأضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية، من خلال زيادة الإنتاجية، والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وقد واكبت هذه المنتجات فعلياً

التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات. كما أن امتلاك، وحيازة وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح، واستثمارها بكفاءة، وفعالية من خلال دمج المهارات، وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة المتطورة، لا بد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصادات العربية، وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. وتواجه مجتمعاتنا العربية تحديات جسام في سبيل إرساء جهودها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، ولعل من أهم هذه التحديات القدرة على استثمار الإمكانات، والطاقات البشرية الهائلة الموجودة في الدول العربية في كافة المستويات والأصعدة.

وما زالت الاقتصادات الخليجية العربية توسم بكونها اقتصادات تقليدية، بالرغم من تبوئها مراكز متوسطة، وفق دليل اقتصاد المعرفة، وهي الأفضل مقارنة مع بقية الدول العربية. الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية، بقصد التحول إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على أعمدة تتوافر على نظام فعال للتعليم، والحوافز الاقتصادية، والحوكمة، ونظام مؤسسي كفء، والإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وقد تم سبر أغوار واقع الاقتصاد المعرفي في الأقطار العربية، بالتركيز على حالة "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كنموذج مشرف يعبر بصورة واضحة عن رغبة جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع [اقتصاديات الندرة]، إلى اقتصاديات المعرفة [اقتصاديات الوفرة]، وهذا من خلال التطرق إلى المحاور البحثية التالية: بدءاً بتناول الإطار المفاهيمي، والنظري المتعلق باقتصاد المعرفة، وصولاً إلى قراءة تقييمية، وتوصيفية لحال اقتصاد المعرفة في الدول العربية إجمالاً، وأخيراً تحليل مؤشرات اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المبنية على أساس حزمة من المحددات، والتي تدخل في تشكيلها: نظام الحوافز الاقتصادية والإبداع والتعليم وتقنية المعلومات والاتصالات، ختاماً بعرض جملة من التوصيات والمقترحات التي نراها تخدم هدف البحث وغايته.

٢. دراسة [ليلى، ٢٠١٦]: خلال العقود الأخيرة شهد العالم تغيراً واضحاً للتقدم التقني والعلمي، الذي فرض الاهتمام بمنظومة التعليم، ومنه استهدفت هذه الدراسة [اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر: دراسة مقارنة] التطرق إلى مدى تأثير اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي، وفرضها لتطبيق مبادئ الجودة، وذلك عن طريق مقارنة مجموعة من الدول، باستخدام بيانات بانل [data panale] لعينة مكونة من عشرة دول، خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠١٤م، توصلنا من خلال النتائج أن مؤشر عدد الطلبة المسجلين، معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي، وبراءات الاختراع لها أثر إيجابي على جودة التعليم العالي. عكس معدل التأطير، ونسبة الطلبة المسجلين خارج الوطن، التي كان لها تأثير سلبي، وأحسن نموذج للدراسة، هو النموذج العشوائي، الذي يهمل الزمن، ويحافظ على طبيعة، وخصائص كل دولة على حدى.

٣. دراسة [رمضان، ٢٠١٥]: استهدفت الدراسة التعرف على درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب أنفسهم. كما استهدفت معرفة أثر بعض المتغيرات في تحديد

توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب من وجهة نظر عينة الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال تطبيق استبانة تم التأكد من صدقها وثباتها، على عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغ قوامها [٧٧] عضواً، ومن الطلاب بلغ قوامها [٢٩٩] طالباً في العام الجامعي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

وقد أسفرت نتائج الدراسة أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب جاءت بدرجة متوسطة على جميع محاور الاستبانة، والدرجة الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بينما كانت درجة التوافر للمهارات كبيرة من وجهة الطلاب، حيث جاء محوري مهارات التعاون والعمل الجامعي ومهارات التعامل بفاعلية في المرتبتين الأولى والثانية على الترتيب من وجهة نظر عينة الدراسة.

كما أسفرت نتائج الدراسة أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند [0.05] بين متوسطات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيري الدرجة الوظيفية والخبرة لأعضاء هيئة التدريس، لصالح الأساتذة المشاركين والأساتذة من ذوي الخبرة الـ٥ سنوات فأكثر، ومتغيري المستوى الدراسي للطلاب لصالح طلاب الدراسات العليا، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة [α=0.05] لمتغير المعدل التراكمي للطلاب.

٤. دراسة [الصائغ، ٢٠١٣]: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية، ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، والكشف عن أثر كل من مكان عمل رئيس القسم وجنسه وخبرته في الحكم على الدور ومعيقات التفعيل. ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تطوير استبانة تتكون من مجالين، أحدهما يتضمن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، والثاني يتضمن معيقات تفعيله. وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من [٩٩] رئيس قسم في الجامعات السعودية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعاً، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات عينة الدراسة لدور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات ومعيقات تفعيله، وذلك على متغيرات الدراسة الثلاثة: مكان عمل رئيس القسم، وجنسه، وخبرته.

٥. دراسة [ملحم، ٢٠١٣]: يتناول هذا البحث موضوع التعليم المستمر الذي يحظى باهتمام الفرد والمؤسسات التعليمية والتربوية على حد سواء، مفهومه وخصائصه وأنماطه ومجالاته وأهدافه، ودوره في خدمة المجتمع. كما سيتناول البحث اقتصاد المعرفة، من حيث ماهيته ومستلزماته وركائزه وخصائصه ومقوماته والتحديات التي يلقيها اقتصاد المعرفة على النظام التربوي، والعوامل التي تعزز دور التعليم المستمر في تنمية صناعات المعرفة، ومن ثم الأدوار المرتقبة لمؤسسات التعليم في ظل اقتصاد المعرفة.

ويخلص البحث إلى توصيات وآليات مقترحة لاستفادة التعليم من اقتصاد المعرفة في البحرين، من أهمها: توفير الفرص المتساوية للناس في تحصيل المعرفة، والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية فائقة التقدم، واستيعابها دون التخلي عن الخصوصية المحلية وعن الهوية، وتوقيف الهدر

للإمكانيات المتاحة في الموارد البشرية، وفتح الأبواب أمام البحث العلمي والتطوير، والقيام بعمليات تعزيز وتقوية رأس المال الفكري، من خلال العمل على بناء القدرات البشرية والمعرفية.

٦. دراسة [أبو الشامات، ٢٠١٢]: بات من المعرف أن نمطاً جديداً من الاقتصاد قائماً على المعرفة بدأ بالتشكل مع بداية الألفية الجديدة في الدول المتقدمة، والدول النامية الصاعدة على المستوى العالمي. هذا لا يعني أن المعرفة لم تكن موجودة أو مستخدمة في النشاط الاقتصادي، وإنما الجديد هو حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان عموماً، وهو ما جاء نتيجة للخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية، والأهداف المحددة التي وضعتها تلك الدول لردم الفجوة المعرفية بينها منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

ويركز هذا البحث على التوجهات والخطط الوطنية التي وضعتها الدول العربية نحو اقتصاد المعرفة، من خلال متابعة مؤشراته على المستويات كلها، التي أظهرت أنها لا تزال تستهلك، وتستخدم المنتجات المعرفية بشكل كبير، مما يؤكد أنها بحاجة للتركيز على إنتاج المعرفة كي تستطيع مشاركة البشرية في السير في مواكب العلم والمعرفة، والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي الكفيل بحل المشكلات التي تواجهها في البطالة والفقر وانخفاض مستويات التنمية.

ويعد امتلاك ناصية العلم والمعرفة، واستخدامها في النشاط الاقتصادي، من التوجهات الاستراتيجية التي تهدف إليها الدول بشكل عام، ومع التقدم التقني والمعلوماتي الذي شهدته العقود الأخيرة، بدأ نمط جديد من الاقتصاد قائم على المعرفة بالظهور، مما يدعو للتساؤل عن توجه البلدان العربية نحوه، ومدى استفادتها من تجارب الدول المتقدمة والنامية الصاعدة في هذا المجال.

٧. دراسة [عساف، ٢٠١١]: هدفت الدراسة الحالية إلى صياغة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي، وقد استخدم الباحث للإجابة عن أسئلة الدراسة أحد الأساليب المستقبلية المبنية على أساس فلسفي من خلال تحديد أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي، والمسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا، وذلك بعد الوقوف على طبيعة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية. وقد جاءت الدراسة في أربعة محاور، بحيث تناول المحور الرابع مشروعاً استرشادياً لوزارة التربية والتعليم [الكلية الوطنية للدراسات العليا والبحث العلمي]، موضحاً فيه الفوائد المتوقعة من هذا المشروع.

٨. دراسة [القيسي، ٢٠١١]: هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة، والملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتحليل محتوى مقررات العلوم الشرعية – عينة الدراسة- والتي تكونت من مقررات العلوم الشرعية الخاصة بالبرنامج المشترك وهي: [تفسير١، حديث١، توحيد١، فقه١]، وأعد الباحث لهذا الغرض أداة للدراسة صنف فيها ملامح الاقتصاد المعرفي والتي بلغ عددها [٧٨] ملمحاً توزعت على سبعة مجالات رئيسة هي: [التكنولوجيا، الاتصال، المجال المعرفي، النمو الاجتماعي، النمو العقلي، الاقتصادي، الوطني]، وتم

التأكد من صدق الأداة وثباتها. كما قام الباحث بسؤال المختصين عن درجة كفاية هذه الملامح، وما الملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية في حال كونها غير كافية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: بلغ مجموع تكرارات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية [٣١٣٨] ملمحاً، كان المجال المعرفي الأوفر حظاً منها حيث بلغت تكراراته [٩٤٩] تكراراً، يليه مجال النمو الاجتماعي وبلغت تكراراته [٧١٣] تكراراً، يليه مجال الاتصال وبلغت تكراراته [٦٦١] تكراراً، يليه مجال النمو العقلي وبلغت تكراراته [٥١٢] تكراراً، يليه المجال الاقتصادي وبلغت تكراراته [١٦٦] تكراراً، يليه مجال التكنولوجيا وبلغت تكراراته [٧٥] تكراراته، يليه المجال الوطني كأقل المجالات تضميناً حيث بلغت تكراراته [٦٢] تكراراً. جاء مقرر الفقه [١] كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضميناً لملامح الاقتصاد المعرفي، حيث بلغ مجموع تكراراته [٩٩٦] تكراراً، يليه مقرر الحديث [١] وبلغ مجموع تكراراته [٨٦٥] تكراراً، يليه مقرر التوحيد [١] وبلغ مجموع تكراراته [٧٤٢] تكراراً، يليه مقرر التفسير [١] وبلغ مجموع تكراراته [٧٤٢] تكراراً. توصلت الدراسة إلى قائمة بملامح الاقتصاد المعرفي والتي ينبغي تضمينها محتوى مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر المختصين بلغت [٢٧] ملمحاً.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات للقائمين على إعداد وتأليف مقررات العلوم الشرعية، وبرامج إعداد المعلمين، وللباحثين المهتمين بهذه الجوانب في الميدان التربوي.

٩. دراسة [جمعة، ٢٠٠٩]: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطوير التعليم، ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، حيث لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في التوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد المعرفي، الذي ارتكز على تكنولوجيا المعلومات في نجاحه، والذي أحدث تغيرات كبيرة في الواقع الاقتصادي، فقد أحدث تغيرات في حجم الإنتاج وسرعة وتيرة النمو، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستثمار في رأس المال البشري، وأيضاً ارتكازه على منظومة البحث والتطوير التي تعد شريان الحياة لهذا الاقتصاد.

ويعتبر التعليم أهم مصادر التنافس الدولي، خاصة في مجتمع المعلومات، وذلك على اعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة، وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقة لرأس المال البشري، والذي يعتبر محور العملية التعليمية، بما يعني أن مجتمع الاقتصاد المعرفي مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم، الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد، ليتعلم كي يعرف، ويتعلم كي يعمل، ويتعلم كي يعيش مع الآخرين، ويتعلم كي يحقق ذاته. وعلى ذلك فأن المشكلة البحثية تتلخص في إثارة تساؤل حول كيفية تطوير منظومة التعليم في الدول العربية، بما يحقق بناء اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

١٠. دراسة [إبراهيم، ٢٠٠٨]: هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر استخدام دورة التعلم [5E,s] في تدريس العلوم الطبيعية في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي الأساسية لدى طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف، طبقت الدراسة على أفراد الدراسة المكونة من [٦٠] طالباً وطالبة من طلبة مستوى السنة الثانية تخصص معلم صف من كلية العلوم التربوية التابعة لوكالة الغوث الدولية، موزعين على شعبتين درستا مساق العلوم الطبيعية لتمثل إحداها المجموعة التجريبية وعددها [٣٠] طالباً وطالبة، درست باستخدام دورة التعلم [5E,s]، والأخرى ضابطة وعددها [٣٠] طالباً وطالبة، درست المحتوى التعليمي نفسه بالطريقة التقليدية. وقد

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة المجموعتين التجريبية والضابطة في مهارات الاقتصاد المعرفي الأساسية تعزى إلى التدريس باستخدام دورة التعلم (5E,s) ولصالح المجموعة التجريبية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات ذات الصلة.

١١.دراسة (صبري، ٢٠٠٧): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة موضوع اقتصاد المعرفة وتحليل علاقته بمجتمعات المعرفة، وأهمية رأس المال البشري فيها. كذلك هدفت إلى التعرف على أساليب القيادة الإدارية لدى عينة تألفت من (١٠٢) من المديرين العاملين في عدد من المؤسسات الأردنية. وقد تم توظيف نموذج (Burke,2002) لقياس أساليب القيادة التحويلية (قيادة التغيير والإنجاز) والقيادة التبادلية (العلاقة الرسمية بين الرئيس والمرؤوسين).

لم تثبت هذه الدراسة أن السلوك القيادي السائد للمديرين الأردنيين يتبنى أسلوب القيادة التحويلية بشكل أكبر من أسلوب القيادة التبادلية، وكما يتطلب اقتصاد المعرفة، وإنما بينت النتائج أن السلوك القيادي للمديرين الأردنيين يتصف بالقيادة التحويلية والتبادلية على السواء.

١٢.دراسة (علي، ٢٠٠٧): مع قدوم ظاهرة العولمة واشتدادها، نشهد توجهاً عالمياً نحو "الاقتصاد القائم علي المعرفة" والذي جاء بدوره إثر ثورة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والجزائر كغيرها من الدول مستها هذه التغيرات، والتوجهات، وهو ما يتطلب الكثير من الجهود من طرف الدولة، والمؤسسات والأفراد، وذلك على كل المستويات: التربية، التكوين، الابتكار.... بدوره هذا الاقتصاد القائم على المعرفة يطرح العديد من الصعوبات بخصوص تقييمه، ومنحه مظهراً كمياً وقياسه. انطلاقاً من المؤشرات الواردة ضمن تقرير منظمة التعاون، والتنمية حول الاقتصاد القائم على المعرفة سنحاول قياس هذه المؤشرات في الجزائر.

١٣.دراسة (الشمري والحدراوي، ب.ت): أصبح من الملموس اليوم وبما لا يقبل الشك، بأن إدارة المعرفة وعملياتها واقتصادها تمثل إحدى التطورات الفكرية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة، وممارسة فاعلة من ممارساتها، الأكثر تلاؤماً مع التغييرات المتسارعة في عالم الأعمال. وانطلاقاً من الأهمية آنفة الذكر، جاءت هذه الدراسة التي تهدف للتعرف على دور عمليات إدارة المعرفة، في رفع قيمة مؤشرات اقتصاد المعرفة على أرض الواقع، وبالمنهجية العلمية، والتحليل الميداني في عدد من المؤسسات الرقمية التي تعتمد منتجاتهما على المعرفة، والتطوير المستمر، وحسن إدارة المعرفة بما يساهم في رفع مؤشرات اقتصاد المعرفة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة، ومؤشرات الاقتصاد المعرفي عن طريق الانطلاق من مشكلة أساسية مفادها (ما دور عمليات إدارة المعرفة في رفع مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات الرقمية). وكذلك سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة بالتعرف على طبيعة المتغيرات المبحوثة في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد علاقات الارتباط بين عمليات إدارة المعرفة، ومؤشرات الاقتصاد المعرفي، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم بناء أنموذج افتراضي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (عمليات إدارة المعرفة) (توليد المعرفة، خزن المعرفة، تطبيق المعرفة، توزيع المعرفة)، والمتغير المعتمد لا (مؤشرات الاقتصاد المعرفي): (الأداء المنظمي، الإبداع، إدارة الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات) وقد تم اختيار مؤسسات المجتمع

الرقمي مجتمعاً للبحث باعتبارها من أهم المؤسسات المعرفية، إذ تكونت عينة الدراسة من [١٤٦] استمارة الاستبيان موزعة بين المدارء والمعاونين في المؤسسات الرقمية.

كذلك تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي في تصميم استمارة الاستبيان، ومعامل ارتباط لتحديد العلاقة بين متغيرات البحث، وتم الحصول على النتائج باستخدام البرنامج الحاسوبي [SPSS,V.15].

وقد شملت الدراسة خمسة مباحث، تناول الأول منها المنهجية العلمية للدراسة، في حين تناول المبحث الثاني المتغير المستقل المتمثل بعمليات إدارة المعرفة، وجاء المبحث الثالث شارحاً للاقتصاد المعرفي ومؤشراته، بعدها تناول المبحث الرابع الجانب العملي للدراسة، بعدها تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تخص الجانب التحليلي، وقبول فرضيات الدراسة بوجود علاقة ارتباط وتأثير لعمليات إدارة المعرفة في مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وبالاعتماد على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، فقد تم وضع مجموعة من التوصيات التي تنسجم مع واقع الدراسة، والتي تضمنها المبحث الخامس.

التعليق على الدراسات السابقة:

١. أجريت الدراسات السابقة في عدة دول، فمثلاً أجريت بعض الدراسات وكذلك الدراسة الحالية في فلسطين مثل دراسة [عساف، ٢٠١١]، وأجريت بعض الدراسات في السعودية مثل دراسة [رمضان، ٢٠١٥]، [الصائغ، ٢٠١٣]، [القيسي، ٢٠١١]، [جمعة، ٢٠٠٩]، وأجريت بعض الدراسات في الأردن مثل دراسة [إبراهيم، ٢٠٠٨]، [صبري، ٢٠٠٧]، وأجريت دراسة [ليلى، ٢٠١٦]، [علي، ٢٠٠٧] في الجزائر، وأجريت دراسة [علة، ٢٠١٦] في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بينما أجريت دراسة [ملحم، ٢٠١٣] في البحرين، وأجريت دراسة [أبو الشامات، ٢٠١٢] في سوريا.

٢. استخدمت بعض الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية استبانة [كأداة للدراسة]، لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، مثل دراسة [رمضان، ٢٠١٥]، [الصائغ، ٢٠١٣]، [الشمري والحدراوي، ب.ت].

٣. استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء [أو إغناء] الدراسة، وإعداد أداة الدراسة [الاستبانة]، واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة، وكذلك تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تفسير النتائج ومناقشتها.

إجراءات البحث:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يفيد في فهم أفضل وأدق لجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع البحث حيث يصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع معلمي مدارس التعليم العام بمحافظات غزة.

عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية عددها (282) من معلمي مدارس التعليم العام بمحافظات غزة، وموزعين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1)

خصائص عينة البحث

م	البيانات الشخصية		العدد	النسبة المئوية ٪
١	الجنس	ذكر	120	42.6
		أنثى	162	57.4
٢	عدد سنوات الخدمة	أقل من ٥ سنوات	92	32.6
		من ٥-١٠ سنوات	100	35.5
		أكثر من ١٠ سنوات	90	31.9
العدد الكلي			٢٨٢	٪١٠٠

أداة البحث:

تم استخدام استبانة تشتمل على ثلاثة محاور، وتحتوي على (٥٥) فقرة، تبين درجة الموافقة (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا)، وتم تحديد القيم (٥، ٤، ٣، ٢، ١) لتقابل التقديرات السابقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

وتم استخدام مقياس خماسي التدريج، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

مقياس خماسي التدريج

الدرجة	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
	من	إلى	من	إلى
قليلة جدا	1.00	أقل من ١,٨٠	20.00	أقل من ٣٦,٠٠
قليلة	1.80	أقل من ٢,٦٠	36.00	أقل من ٥٢,٠٠
متوسطة	2.60	أقل من ٣,٤٠	52.00	أقل من ٦٨,٠٠
كبيرة	3.40	أقل من ٤,٢٠	68.00	أقل من ٨٤,٠٠
كبيرة جدا	4.20	5.00	84.00	100.00

صدق أداة البحث:

- **الصدق من وجهة نظر المحكمين:**

تم عرض الاستبانة على عدد [5] من المحكمين من ذوى الاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء المحاور للاستبانة ككل، وانتماء الفقرات لمحاورها، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذا البحث، وبذلك تم التأكد من الصدق من وجهة نظر المحكمين.

- **صدق الاتساق الداخلي:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للعينة الاستطلاعية التي عددها [٣٠]، من خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة مع للاستبانة ككل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم [2]

معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة مع للاستبانة ككل

		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	متطلبات السياسة التعليمية	0.652	٠,٠٥
٢	المتطلبات المعرفية والبحثية	0.597	٠,٠٥
٣	المتطلبات المادية	0.638	٠,٠٥

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة مع للاستبانة ككل دالة إحصائياً، وتفي بأغراض البحث.

ثبات أداة البحث:

- **الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:**

لقد تم التأكد من ثبات أداة البحث من خلال حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم [3]

معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

م	المحور	معامل الارتباط
١	متطلبات السياسة التعليمية	0.745
٢	المتطلبات المعرفية والبحثية	0.803
٣	المتطلبات المادية	0.759
	الاستبانة ككل	0.876

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وللإجابة على أسئلة البحث تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، اختبار "ت" T-Test، اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

نتائج البحث:

نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال على ما يلي:

ما مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين؟

ولقد تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
١	متطلبات السياسة التعليمية	3.325	0.628	66.505	3	متوسطة
٢	المتطلبات المعرفية والبحثية	3.399	0.693	67.975	2	متوسطة
٣	المتطلبات المادية	3.651	0.684	73.024	1	كبيرة
	الاستبانة ككل	3.462	0.599	69.238		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين جاء بوزن نسبي (69.238)، وهو بدرجة (كبيرة).

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن الشعب الفلسطيني يهتم جداً في التعليم والتعلم خاصة في مدارس التعليم العام (المدارس الأساسية والمدارس الثانوية) لأنه شعب متعلم، ويقدّر التعليم والتعلم، ويعطيه أولوية خاصة، لأننا نسعى إلى بناء الوطن والمواطن، وتحقيق الحرية والاستقلال، والعيش في عزة وكرامة.

وتقوم وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بالتعاون والمشاركة بين الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني، في تصميم وإعداد مناهج تعليمية فلسطينية، تساعد في المحافظة على الأصالة والمعاصرة للشعب الفلسطيني العربي المسلم، وتعمل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني على

توافر متطلبات السياسية التعليمية، والمتطلبات المعرفية والبحثية، والمتطلبات المادية بحسب الإمكانات المتاحة، والتي تسهم في توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام.

ويضاف إلى ذلك أن المعلمين (أعضاء الهيئات التدريسية)، وأعضاء الهيئات الإدارية، العاملين في مدارس التعليم العام في فلسطين لديهم شهادات جامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، وهم فلسطينيون لهم باع طويل في التدريس، وبعضهم لديهم باع طويل في البحث والتطوير والتأليف، ويدرسون أبناءهم، ويكسبونهم المعلومات والمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تساعدهم على التكيف مع مستحدثات تكنولوجيا التعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد المعرفي،... في القرن الحادي والعشرين.

هذا بالإضافة إلى أن طلبة مدارس التعليم العام على درجة متوسطة أو عالية من الذكاء، ولديهم الميول والاتجاهات والقيم، التي تنسجم مع استعداداتهم وقدراتهم لأن يصبحوا قادة المستقبل، ويشاركون في إنتاج المعرفة، واستخدامها واستثمارها، وإداراتها لتأخذ فلسطين، ودول العالم العربي المكانة المرموقة بين الدول.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (رمضان، ٢٠١٥)، (الصائغ، ٢٠١٣).

ولمزيد من الدراسة والتقصي لمدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة، قام الباحث بأيجاد المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور الاستبانة (أداة البحث) بحسب متوسطات تقديرات المعلمين فكانت كما يلي:

- مدى توافر متطلبات السياسة التعليمية في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين جاء بوزن نسبي (66.505)، وهو بدرجة (متوسطة).
- مدى توافر المتطلبات المعرفية والبحثية في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين جاء بوزن نسبي (67.975)، وهو بدرجة (متوسطة).
- مدى توافر المتطلبات المادية في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين جاء بوزن نسبي (73.024)، وهو بدرجة (كبيرة).

وهذا يتطلب من الجهات المسؤولة تعزيز نقاط القوة في متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام، ومعالجة نقاط الضعف أو التخفيف من حدتها من أجل رفع وترويج مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام، والإسهام في استيعاب واستثمار وإنتاج المعرفة وإدارتها في المؤسسات التعليمية.

نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)؟

وتمت صياغة هذا السؤال بالفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

ولقد تم اختبار هذه الفرضية، عن طريق اختبار (T-Test)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
متطلبات السياسة التعليمية	ذكر	120	3.094	0.583	-5.608	0.000	دالة
	أنثى	162	3.497	0.606			
المتطلبات المعرفية والبحثية	ذكر	120	3.083	0.686	-7.151	0.000	دالة
	أنثى	162	3.633	0.600			
المتطلبات المادية	ذكر	120	3.357	0.595	-6.677	0.000	دالة
	أنثى	162	3.869	0.666			
الاستبانة ككل	ذكر	120	3.181	0.528	-7.383	0.000	دالة
	أنثى	162	3.670	0.565			

- قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (217) وعند مستوى دلالة (0.05) = (1.980).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- **قيمة "T" المحسوبة أكبر من قيمة "T" الجدولية في الاستبانة ككل وفي المحور الأول والثاني والثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى إلى متغير الجنس، ولصالح (الإناث).**

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن المعلمات لديهن توجهات عاطفية وجدانية أعلى من توجهات المعلمين نحو مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام، ولذلك كانت متوسطات تقديرات المعلمات أعلى من متوسطات تقديرات المعلمين لمدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام.

ويضاف إلى ذلك إلى أن المعلمين قد يتطلعون إلى مستوى أعلى من متطلبات الاقتصاد المعرفي سواء كانت متطلبات السياسة العامة أم المتطلبات المعرفية والبحثية أم المتطلبات المادية، وفي الوقت نفسه لم يجدوا من ذلك ما يكفي لتحقيق الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام، ومن أجل

ذلك جاءت متوسطات تقديرات المعلمين أقل من متوسطات تقديرات المعلمات لمدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام.

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل الدراسة (الصائغ، ٢٠١٣).

نتائج السؤال الثالث:

ينص السؤال على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات)؟

وتمت صياغة هذا السؤال بالفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

المحور	عدد سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
متطلبات السياسة التعليمية	أقل من ٥ سنوات	92	3.300	0.595	2.150	0.118	غير دالة
	من ٥-١٠ سنوات	100	3.251	0.640			
	أكثر من ١٠ سنوات	90	3.434	0.637			
المتطلبات المعرفية والبحثية	أقل من ٥ سنوات	92	3.414	0.604	1.719	0.181	غير دالة
	من ٥-١٠ سنوات	100	3.304	0.776			
	أكثر من ١٠ سنوات	90	3.488	0.675			
المتطلبات المادية	أقل من ٥ سنوات	92	3.684	0.674	2.129	0.121	غير دالة
	من ٥-١٠ سنوات	100	3.542	0.724			
	أكثر من ١٠ سنوات	90	3.739	0.639			
الاستبانة ككل	أقل من ٥ سنوات	92	3.470	0.562	2.371	0.095	غير دالة
	من ٥-١٠ سنوات	100	3.369	0.649			
	أكثر من ١٠ سنوات	90	3.557	0.569			

- قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2، 216) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.070.

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في الاستبانة ككل وفي المحور الأول والثاني والثالث، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن المعلمين سواء كانت مدة خدمتهم في مدارس التعليم العام قليلة أم متوسطة أم كبيرة فأنهم فلسطينيون، ويعيشون في منطقة جغرافية صغيرة، هي قطاع غزة، ويعانون جميعاً من الاحتلال والحروب والحصار.... فكانت متوسطات تقديراتهم متقاربة، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام.

ويضاف إلى ذلك أن المعلمين لديهم ظروف مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متقاربة جداً، جعلت متوسطات تقديراتهم لمدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام متشابهة ومتقاربة بين المعلمين ذوي عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥-١٠سنوات، أكثر من ١٠سنوات) سواء في الاستبانة ككل أم في محاورها الثلاثة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الصائغ، ٢٠١٣)، وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (رمضان، ٢٠١٥).

توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث أوصى الباحث بعدة توصيات:

١. الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة.
٢. الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.
٣. دعم وتشجيع القائمين على توافر متطلبات السياسة التعليمية في مدارس التعليم العام.
٤. دعم وتشجيع القائمين على توافر المتطلبات المعرفية والبحثية في مدارس التعليم العام.
٥. دعم وتشجيع القائمين على توافر المتطلبات المادية في مدارس التعليم العام.
٦. الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام في جمهورية مصر العربية.
٧. الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية في جمهورية مصر العربية.
٨. تعزيز توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام في العالم العربي.
٩. تعزيز توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في جامعات العالم العربي.
١٠. الاستفادة من التجارب والنماذج والخبرات العربية الناجحة والمتميزة في توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

١١.الاستفادة من التجارب والنماذج والخبرات العالمية الناجحة والمتميزة في توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

١٢. تفعيل التعاون والمشاركة والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني العربي لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

١٣.توظيف استراتيجيات إدارة الأزمات والتحديات في تحقيق الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

مقترحات البحث:

في ضوء نتائج وتوصيات البحث يمكن إجراء البحوث المقترحة التالية:

١. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر مديري المدارس.

٢. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مدارس التعليم العام بمحافظات غزة من وجهة نظر المختصين التربويين.

٣. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة.

٤. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الخريجين.

٥. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية.

٦. مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئات الإدارية.

٧. آليات استثمار وإدارة التجارب والنماذج والخبرات العربية الناجحة والمتميزة في الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

٨. آليات استثمار وإدارة التجارب والنماذج والخبرات العالمية الناجحة والمتميزة في الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

٩. أثر عمليات المعرفة في تجويد معايير ومؤشرات الاقتصاد المعرفي.

١٠.متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.

١١.دور المؤسسات التعليمية في تطوير الاقتصاد المعرفي.

١٢.دور الاقتصاد المعرفي في تطوير المؤسسات التعليمية.

١٣.دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الوطن العربي.

١٤.دور الاقتصاد المعرفي في تنمية رأس المال البشري في المؤسسات التعليمية.

المراجع:

١. إبراهيم، بسام (٢٠٠٨)، "أثر تدريس العلوم الطبيعية باستخدام دورة التعلم (5E,s) في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي الأساسية لدى طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية في الأردن"، بحث منشور في مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد (٢٢)، العدد (٤)، ص ص: ١٣٣١-١٣٥١.

٢. أبو الشامات، محمد أنس (٢٠١٢)، "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (الأول).

٣. أبو العلا، ليلى محمد حسني (٢٠١٢)، "درجة ممارسة عمليات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد الأول، العدد الرابع، كلية التربية، جامعة الإمارات.

٤. الأغا، صهيب كمال (٢٠١٣)، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين"، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة فلسطين، غزة، العدد الخامس، يوليو/ ٢٠١٣، ص ص:٣٧-٦٢.

٥. آل مكتوم، أحمد بن محمد بن راشد (٢٠١٥)، "مؤشر المعرفة العربي... خارطة الطريق نحو استدامة التنمية في العالم العربي"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، والمكتب الإقليمي للدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر.

٦. جمعة، محمد سيد أبو السعود (٢٠٠٩)، "تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الطائف، بحث منشور في المؤتمر الدولي للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد (صناعة التعلم للمستقبل)، الرياض، السعودية، مارس/ ٢٠٠٩م.

٧. الجندي، محمد محمود عبد السلام (٢٠١١)، "برنامج مقترح في الاقتصاد المعرفي لطلاب المرحلة الثانوية التجارية في ضوء المستويات المعيارية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حلوان، حلوان، مصر.

٨. حيدر، حسين عبد اللطيف (٢٠٠٤)، "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة"، مجلة كلية التربية، العدد (٢١)، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٩. خليفي، عيسى ومنصوري، كمال (٢٠٠٥)، "البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق"، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

١٠. رمضان، عصام جابر (٢٠١٥)، "درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب"، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

١١. السعدي، عزيزة والدوسري، هيا (٢٠١٢)، "جهود المجلس الأعلى للتعليم في توجيه التعليم بدولة قطر نحو الاقتصاد المعرفي"، بحث مقدم إلى ورشة عمل مفاهيم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلس الأعلى للتعليم، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، الدوحة، قطر، في الفترة من ١٠-١١/ أكتوبر/ ٢٠١٢م.

١٢. شلتوت، أماني خضر محمد (٢٠٠٩)، "تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٣. الشمري، محمد جبار والحدراوي، حامد كريم (ب.ت)، "عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي: دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية"، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

١٤. الشمري، هاشم والليثي، ناديا (٢٠٠٧)، "الاقتصاد المعرفي"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

١٥. الصائغ، نجاة محمد سعيد (٢٠١٣). "دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام"، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، بحث منشور في المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (٢)، العدد (٩)، أيلول/ ٢٠١٣م، ص ص: ٨٤١-٨٥٩.

١٦. صبري، هالة (٢٠٠٧). "أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الأردنية"، جامعة الزيتونة الخاصة.

١٧. عبد الحي، رمزي أحمد مصطفى (٢٠١٢). "دور إدارة المعرفة في تنمية رأس المال الفكري"، بحث منشور في مجلة كلية التربية، دورية علمية محكمة، جامعة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية، العدد الرابع، السنة الثانية عشر، ص ص: ٧٣-١٢٠.

١٨. عساف، محمود عبد المجيد (٢٠١١). "رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع، ١٩-٢٠/٤/٢٠١١م، الجامعة الإسلامية، ص٤٤١-٤٧٠.

١٩. علة، مراد (٢٠١٦). "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

٢٠. علي، سيدي (٢٠٠٧). "محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر"، بحث منشور في الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، في الفترة من ٤-٥/ ديسمبر /٢٠٠٧م.

٢١. عليان، ربحي مصطفى (٢٠٠٨). "إدارة المعرفة"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

٢٢. العنزي، علي بن ضميان (٢٠١٦). "مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة"، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال: الإعلام والاقتصاد ...تكامل الأدوار في خدمة التنمية، السعودية.

٢٣. الفنتوخ، عبد القادر بن عبد الله (ب.ت). "مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة"، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

٢٤. القيسي، محمد بن علي بن أحمد (٢٠١١). "ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

٢٥. كورتل، فريد (٢٠٠٩). "اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية"، دورية منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، العدد الخامس والسادس، مايو/ ٢٠٠٩م.

٢٦. ليلى، بن ونيسة (٢٠١٦). "اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

٢٧. مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد (٢٠١١). "درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن"، مجلة جامعة دمشق، مجلد (٢٧)، العدد (٣-٤)، ص ص: ٦٨١-٧١٨.

٢٨. ملحم، أحمد عارف (٢٠١٣). "الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة"، بحث في كلية التربية، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.

٢٩. موسى، سليمان ذياب (٢٠٠٦). "مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.